وفي الايضاح عند قال الازرقي وهذا حسن وينبغي ان يكون هذا من
قبيل الاشياء التي لا يبقى قائمة على عينها الا بكسرها كالبطيخ المدود ونحو
فاذا بذر الحب فلم ينبت فقد ضاع ويرجع بجميع ثمنه كما يرجع بثمن
البطيخ جميعا اذا كسره ولم يبق له قيمة واما الحسارة فتكون كتفقة
العبد فالبيع الفاسد والقياس انه يرجع بها وصحح النووي في الروضة
انه لا يرجع ويؤيد ما ذكره ما القاضي حسين في فتاويه انه لو اشترى
دارا واغرسها ثم استحقها شخص ونقض عمارتها يرجع المشتري على
البائع بارش النقض وبما انفق على الدار فيه وجهان وللشافعية فتيان
يدل الاول على الرجوع احدهما لو طلق امرأته ثلاثا وادعت انها حامل وصدقها
وانفق عليها ثم بانت انها لم تكن حاملا فانه يرجع بما انفق عليها وقال
في الكتابة لو حز المكاتب وحل النجم ولم يكن له مال ظاهر فحجر السيد
فان الحاكم يوجب نفقته على السيد فلو ظهر للمكاتب مال فانه يتبع
ويرجع السيد عليه بما انفق كلام الازرقي وكمال الطيب ابن احمد
الناشري كما نقله عمر ولده عنه في الايضاح اذا باع ذريا بشرط
انه ذري فلم يزرع لعيب الطعام ظهر ثمن الطعام واجرة الذراية
ولا يضمن اجرة الثيران والتي تحرث بها لان منفعة الحرث
تبقى في الارض ولا تفوت واما قيمة الذرابة فغنها بانظر من حيث
من كسر اوضاعت والحقها بالمضمن اذ لا قيمة للماء لكن الذراية
هنا قد تشربها الماء التراب وصارت صفة له والذراية مضمون فيضمن
صفته ولا يخرج على الوجهين فيما اخذ ما متعينا للزرع فذرع
وتلف الزرع بسبب اخذ هذا الماء المتعين له لان الذي هاهنا
لم يتلف بسبب فوات الذراية هذه مباحث الفقه اهـ وفي فتاوى
الاصبحي ما لفظه اشترى بذرا فبذره بارضه فلم ينبت عند شيء
فادعى المشتري ان العيب في البذر واراد رد على البائع سلم له البذر
وان العيب في البذر الارض فمن يكون القول قوله الجواب

يرجع

يرجع في معرفة الارض الى اهل الخبرة فان قالوا انها لا تنبت
لكونها سبخة فالقول قول البائع بلا يمين ومع يمين فيه احتمال
وان قالوا انها تنبت وكانت اسباب الانبات موجودة من الرطوبة
في الارض وما اشبه ذلك فالقول قول المشتري مع يمينه وان
قالوا قد تنبت وقد لا تنبت فيحتمل ان يكون القول قول البائع
ويحتمل ان يكون القول قول المشتري اي وهو الاقرب كما سيأتي
وقد ذكر بعض المتأخرين في فتاويه ما يقرب من هذا اهـ وفي فتاوى
ابن ابي الصيف اليمني ما لفظه اذا اشترى ذرا فذراه فلم ينبت
لفساد كان فيه او لجدبة اخرى فاحكم الجواب انه اذا علم بالفساد
ودخل عليه كان راضيا به ولم يكن له على البائع شيء فان لم يعلم به واوعى عدم
نباته لعيب كحصده قبل وقت حصاده او كونه ممطورا او ما اشبههما فان
صدقه البائع وجب عليه الارش وهو ما بين قيمته ينبت وبين قيمته لا
ينبت فيه وهو نسبة ذلك من الثمن وان لم يصدق البائع واوعى عدم
الانبات حصل بتوان فضيلة فيه لا العيب كالعتق الذي لم يتغير به
طعام ولا ريحا وكان الذي يدعيه المشتري يمكن حدوثه في يده
يمكن ان يكون القول قول المشتري لان عدم الانبات في الغالب
انما يكون لعيب ويحتمل ان يكون القول قول البائع انه يحتمل
ما يدعيه والاصل براءة ذمته وان اشتراه على انه ذري او ما في معناه فذراه
فلم ينبت فان علم انه ليس مما ينبت قبل ان يذراه فهو بالخيار ان دخل
عليه كان رضي به وان اراد رده كان له رده كما لو باعه عبدا على انه كاتب
فلم يكن كاتبا وان لم يعلم به حتى ذراه فبان انه لا ينبت بان مضى عليه
مدة يقطع اهل الخبرة بانه لا ينبت بعدها فان الرجوع هاهنا بالارش
وهو ما بين قيمته ينبت وقيمته لا ينبت لتوان فضيلة كالحدة في العيب
والخيار حينئذ الارش هاهنا لتوان رده والاياس منه بالبذر في الارض فان
ادعى البائع ان عدم الانبات لعيب فيه التوان فضيلة لانه ارتفعان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)